الآفاق المستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية

د. ناصر عبدالله العولقي *
د. عادل ابراهيم هندي **

مقدمـــــة :

بالرغم من أن الزراعة ما زالت من أهم القطاعات الانتاجية بالجمهورية العربية اليمنية ـــ حيث يتعلق بمهنة الزراعة حوالي ٧٠٪ من القوى العاملة بالبلاد ، علاوة على أن ٩٠٪ من اجمالي السكان يعيشون في المناطق الريفية ـــ فانها من أكثر القطاعات الاقتصادية تخلفا بالبلاد ، حيث لا تزيد نسبة مساهمتها في الدخل القومي على ٣٠٪ فقط من اجمالي الناتج المحلي .

وبالرغم من أن الحركة التعاونية المعاصرة لم تعرف طريقها الرسمي في الجمهورية العربية اليمنية الا بعد قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢م ، فانها قد استطاعت تحقيق العديد من الانجازات الضخمة في كافة الانشطة الخدمية التي طرقتها والمتمثلة في : انشاء المدارس ، وبناء المصحات ، وشق الطرق ، وتشييد مشاريع مياه الشرب والكهرباء وغيرها بالجهود الذاتية دون تمييز بين مشروع وآخر الا بناء على الضرورة التي تعطيه الاولوية في التنفيذ حسب طبيعة المنطقة وظروفها .

ومن الجدير بالاشارة أن انشاء **الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير** في عام ١٩٧٣ ـــ الذي تولى مهمة تنظيم وتنسيق الحركة التعاونية اليمنية بمفهومها الجديد ـــ يعتبر بداية مرحلة متميزة في عصر التعاونيات ، حيث قام بعقد العديد من المؤتمرات التي صدر عنها العديد من القرارات والتوصيات ، وذلك علاوة على مساهمته في اعداد مختلف التشريعات التعاونية والتي تعتبر بمثابة

* استاذ وعميد كلية الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء بالجمهورية العربية اليمنية .
** استاذ الاقتصاد بجامعة الازهر وصنعاء (معار) .

الركائز الاساسية للقوى المنسقة للحركة التعاونية اليمنية ، التي كان لها بالغ الاثر في تطويرها على اسس علمية ، ممـا مكنها من تحقيـق تلـك الانجازات الضخمة ـ في المجال الخدمي ـ خلال فترة زمنية وجيزة .

هذا وتشير البيانـات الاحصائيـة والدراسات المتاحـة (١) ، أن تكلفة مشروعات التعاون الاهلي للتطوير خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٦ قد قدرت بحوالي ١٩٠ مليون ريال يمني حيث تم انفاقها كالآتي :

- ٧٠٪ على شق الطرق (٥٦٧ كم) .
- ٦ر٥٪ على مشاريع المياه (٨٨١ مشروعا) .
- ١٩٪ على بناء المدارس الابتدائية (٥٨٠ مدرسة) .
- ١٪ على اقامة الوحدات الصحية (٤٦ مشروعا) .
- ٣ر٥ ٪ علـى المشروعات التعاونية الاخـرى المتنوعـة في مجـال الكهرباء والمنتزهات والمنشآت التعاونية .

* * *

وفي خلال السنتين الاولى والثانية من الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦/٧٥ ـ ١٩٧٧/٧٦) بلغت جملة تكاليف مشروعات التعـاون الاهلـي حوالي ٥٠٨ مليون ريال موزعة كالآتـي :

- ٦ر٧٦٪ لشق الطرق (٦٥٢٠ كم) .
- ٨ر٤ ٪ لمشاريع المياه (٦٤٣ مشروعا) .
- ٨ر١٢٪ لانشاء المدارس (٣٤٧ مدرسة) .
- ٩ر٤ ٪للانفاق على المشاريع الاخرى المتنوعة في مجـال الكهرباء ، وبنـاء وترميم المساجد ، وأعمال التشجـير ، وتشجيع الاندية الرياضيـة والنقابيـة وغيرها .

ومن الجدير بالذكر أن هيئات التعاون قد ساهمت بحوالي ١٤٥ مليون ريال من اجمالي تكلفة تلك المشروعات ، بينما ساهم المواطنون بقرابة ٩٥٪ من التكلفة الباقيـة .

وقد سجلت تكلفة منجزات هيئات التعاون الاهلي خلال السنوات الثلاث الاخيرة من الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٩/٧٨ ـ ١٩٨١/١٩٨٠ (حوالي ٧٩١ مليون ريال يمني موزعة كالآتي :

- حوالي ٤٤٢ مليون ريال اي ٥٣٪ لشق الطرق (١٧٢٩٩ كم) .
- حوالي ١٨٠ مليون ريال اي حوالي ٢٣٪ لانشاء المدارس (٨٠٣ مشروعات)

ـــ حوالي ١٢٧ مليون ريال اي حوالي ١٦ ٪ لمشاريع المياه .
ـــ حوالي ١٦ر٨ مليون ريال أي حوالي ٢ ٪ للمشاريع الصحية .
ـــ حوالي ٤٥ر٢ مليون ريال أي قرابة ٦ ٪ للانفاق على المشاريع الاخرى .

وباستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (١) والمتعلقة بتوضيح الاهمية النسبية لمدى مساهمة كل من المواطنين وهيئات التعاون والدولة في المشاريع التعاونية خلال الفترة (١٩٧٩/٧٨ ـــ ١٩٨١/٨٠) يتضح ان **مساهمة المواطنين قد سجلت حوالي ٤١٥ مليون ريال أي قرابة ٥٢ر٥٪ من اجمالي تكلفة المشاريع التعاونية والتي قدرت بحوالي ٧٩١ مليون ريال يمني بينما بلغت مساهمة هيئات التعاون حوالي ٣٠٥ مليون ريال اي قرابة ٣٠ر٦٪ .** وعلاوة على ذلك فقد ساهمت الدولة بحوالي ٧١ مليون ريال اي قرابة ٨ر٩٪ من اجمالي تكلفة المشروعات التعاونية .

جدول رقم (١) ـ الأهمية النسبية لمساهمة كل من المواطنين
وهيئات التعاون والدولة في المشاريع التعاونية خلال الفترة
(٧٨ / ١٩٧٩ ـ ٨٠/ ١٩٨١)

الميدان (النشاط)	مساهمة المواطنين (مليون ريال)	مساهمة هيئات تعاون (مليون ريال)	مساهمة الحكومة (مليون ريال)	إجمالي التكاليف (مليون ريال)
شق الطرق	٣٦٢ر٣	١٥٥ر٧	٤ر٢	٤٢٢ر٢
التعليم	٧٠ر٦	٧٣ر٥	٣٦ر٠	١٨٠ر١
المياه	٦٦ر٢	٣٧ر٢	٢٣ر٤	١٢٦ر٨
الصحة	٥ر٤	١٠ر٦	٠ر٨	١٦ر٨
مشاريع متنوعة	١٠ر٦	٢٨ر٤	٦ر٢	٤٥ر٢
الاجمالي	٤١٥ر١	٣٠٥ر٤	٧٠ر٦	٧٩١ر١
	٪ (الأهمية النسبية)			
شق الطرق	٦٣ر٢	٥١ر٠	٦ر٢	٥٣ر٤
التعليم	١٧ر٠	٣٤ر٠	٥٠ر٩	٢٢ر٨
المياه	١٥ر٩	١٢ر٢	٣١ر١	١٦ر٠
الصحة	١ر٣	٣ر٥	١ر١	٢ر١
المشاريع المتنوعة	٢ر٦	٩ر٣	٨ر٧	٥ر٧
الاجمالي (٪)	٥٢ر٥٪	٣٨ر٦٪	٨ر٩٪	١٠٠٪

المصدر : جمعت واحتسبت من :
١) عبده عثمان ـ الحركة التعاونية اليمنية والتنمية ـ انظر المراجع .
٢) الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير ـ منجزات هيئات التعاون الأهلي للتطوير خلال الفترة (٧٣ ـ ١٩٨١).

ومن العرض السابق يتضح مدى اقبال كل من المواطنين والهيئات التعاونية وتشجيعها ، انطلاقا من شعورهم بأهمية هذه الحركة واهمية « **العمل معـا** » من أجل « **عون الذات** » ومن أجل « **العون المشترك** » لتحقيق كل من الاهـداف التي يصبو الى تحقيقها عامة السكان في حياتهم اليومية من جهة ، مـع تحقيق الاهداف القومية التي تصبو الجمهورية العربية اليمنية الى تحقيقها في مستقبـل حياتها من جهة اخرى .

* * *

ومن الجدير بالتنويه أن اتجاه الحركـة التعاونية اليمنية المعاصرة منـذ بدايتها المنظمة ـ اعتبارا من تاريخ تأسيس الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير في عام ١٩٧٣ ـ نحو انجاز المشاريع الخدمية يعتبر بمثابة حجر الزاوية لتشييد البنية الأساسية التي من شأنها تحقيـق ركيزة راسخـة لتطوير وتنمية مختلف الهياكل الانتاجية بالبلاد على أسس سليمة . فمما لا شك فيه أن شـق الطرق من شأنه أن يساعد على ربط سائر أنحاء الجمهورية بشبكـة ممهدة من المواصلات البرية . كما أن التوسع في المشاريع التعليمية من شأنه العمل على توفير الكوادر الفنية والمتخصصة التي قد تتطلبها برامـج التنمية الاقتصاديـة والاجتماعية . وذلك علاوة على ما يمكن أن تحققـه مشاريع الكهرباء من توفير الطاقة اللازمة لتسيير دفة مختلف الأنشطة المرتقبة بالبلاد . بالاضافة الى مـا يمكن أن تلعبه مشاريع مياه الشرب والمشاريع الصحية من رفع المستوى الصحي لعامة السكان وما يترتب عليه بالحتم من زيادة الجدارة الانتاجية للقوة العاملة بصفة عامة ، وبالتالي تعظيم كل من الدخل القومي والفردي وما يترتب عليه من رفع مستويات المعيشة والرفاهية لسائر السكان بالجمهورية العربية اليمنية .

وبناء عليه يمكننا القول أن هذه الانجازات الضخمة التي حققتها الحركـة التعاونية في المجال الخدمي من شأنها المساعدة على خوض هذه الحركة للمجالات الاخرى والتي لعل من أهمهـا المجال الانتاجي سواء في القطـاع الزراعـي أو الصناعي أو التعديني ، وذلك عـن طريق انشاء وتعميـم الجمعيات التعاونية الزراعية أو الصناعيـة أو الحرفية او التعدينيـة التي سوف تؤدي بالحتم الى تحقيق كل مـن الجدارة التكنولوجية والاقتصاديـة لهذه القطاعـات الرئيسية بالبـلاد .

وبالرغم من أنه قد تشكلت أولى الجمعيات التعاونية الزراعية بالجمهورية العربية اليمنية في أواخر عام ١٩٧٦ حيث أخذت الجمعيات في التزايد المطرد حتى

بلغت في عام ١٩٧٧ حوالي ١٥ جمعية . فان **معظمها لم يمارس مهامه المرجـوة منه على الوجه الأكمل ، حيث تمانشاؤها بطريقة مرتجلة دون ما تحديد لأهدافها وأغراضها مما أدى بالتالي الى توقف العديد منها عن ممارسة انشطتهـا** (٢) . ومن الجدير بالاشارة أن فكرة تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية ظلت فكـرة تراود المسؤولين عن العمل التعاوني منذ ذلك الحين ، حيث دعا الاتحاد العـام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير الـى عقد مؤتمـر خاص بالجمعيـات التعاونية الزراعية في فبراير ١٩٧٨ شارك فيه ممثلو اثنتي عشرة جمعية تعاونية زراعية ، حيث تم مناقشة واقرار مشروع النظام الأساسي للجمعيات الزراعية . وقد اعتبر انعقاد هذا المؤتمر بمثابة خطوة أولى نحو انشاء الجمعيات التعاونية الزراعيـة على أسس مدروسة .

وقد تبع ذلك انعقاد المؤتمر التعاونـي الرابع في يناير ١٩٧٩ ، حيث أولى اهتماما ملحوظا للقطاع الزراعـي وكيفية العمل علـى تطويره والنهوض به من خلال الاستفادة مـن الحركـة التعاونية في دعم وتطوير الجوانب التكنولوجية والاقتصادية بهدف العمل على النهوض بالزراعة اليمنية . **وقد اوصى المؤتمـر بضرورة الاهتمام بالجمعيات النوعية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة ، مع ضرورة العمل على تطويرها وتدعيمها** . وبناء عليه فقد قام الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير مباشرة بانشاء لجنة الجمعيات النوعية ، وافردت لهـا ادارة متخصصة مزودة ببعض الخبراء حيث بدأت في ممارسة اختصاصاتها ، حيث قامت بتشكيل الجمعيات النوعية مبتدئة بتأسيس ٣٨ جمعية تعاونية زراعيـة بسائر أنحاء الجمهورية العربية اليمنية . وقد ساعد انشاء هذه الجمعيات على أن يحقق الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي العديد من المكاسب المتمثلة فـي توقيع العديد من الاتفاقيات مع المنظمات الدولية وكل من الدول العربية والدول الصديقة ، والتي أمكن بموجبها الحصول على الكثير من المنح الدراسية والدورات التدريبية التعاونية ، علاوة على استقطاب العديد من الخبراء والمتخصصين في المجالات التعاونية الزراعية .

وقد قامت هذه الجمعيات التعاونية الزراعية منـذ بداية انشائها بالتركيز على الأنشطة المتعلقة بحفر الآبار ، واستغلال المياه الجوفية لكل من اغـراض التوسع الزراعي الافقي والراسي ، وذلك علاوة على الاهتمام بالتوسع في زراعة العديد من المحاصيل البستانية سواء لأغراض الاستهلاك المحلـي أو لأغراض التصدير ، بالاضافة الى مساعدتها لأعضائها في تسويق منتجاتهم في الاسـواق الداخليـة والتصديرية . وبالرغـم من الانجـازات العديدة التي حققتها هذه الجمعيات ، **فانها لم تستطع تحقيق جميع الأهداف المرجـوة منها علـى الوجه**

الاكمل (٣) ، نظرا لمواجهتها للكثير من الصعاب والتي لعل من اهمها ضعف الموارد المادية من جهة مع عدم توافر الكوادر التعاونية المتخصصة في العديد من المناطق الزراعية من جهة اخرى . وذلك علاوة على قيام العديد من هذه الجمعيات بطريقة مرتجلة دون دراسة للاعتبارات الأساسية التي يجب توافرها قبل البت في امكانية انشائها . وذلك بالاضافة الى عدم توافر مقار لبعض من هذه الجمعيات بالرغم من مرور اكثر من خمس سنوات على انشائها مثل جمعية ميدي وجمعية بني قيس بمحافظة حجة ، مما عاقها عن ممارسة انشطتها الموكولة اليها (٤) .

ولما كان القطاع الزراعي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي اليمني ، فان عوائد الصادرات الزراعية ظلت تمثل اهمية خاصة لميزان المدفوعات لفترة طويلة . الا ان **الطاقة التصديرية من المنتجات الزراعية اليمنية قد بدات في التراجع بنسب عالية خلال فترة السبعينات** بسبب تزايد الطلب الداخلي على سائر المنتجات الزراعية المحلية ـ نتيجة لارتفاع مستويات الدخول وبالتالي مستويات المعيشة ـ من جهة ، مع ضعف الطاقة الانتاجية الزراعية من جهة أخرى ، مما ادى الى زيادة الطاقة الاستيرادية من السلع الزراعية بصفة عامة ، والغذائية منها بصفة خاصة .

وباستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٢) والمتعلق بقياس حجم الفجوة الغذائية بالجمهورية العربية اليمنية يتضح انها قد أخذت في التزايد المطرد لسائر السلع . فبينما حققت الفجوة الغذائية للحبوب خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٢ حوالي ١٠٤ الف طن ، فقد سجلت خلال الفترة ٧٧ ـ ١٩٧٩ قرابة ٣٧١ الف طن . وبقياس الفجوة الغذائية والمتمثلة في الطاقة الاستيرادية للجمهورية العربية اليمنية من مختلف السلع الزراعية خلال الفترة (٧٧ ـ ١٩٧٩) يتضح انها قد بلغت للزيوت حوالي الفي طن ، وللسكر ٩٢ الف طن ، وللحوم الحمراء ١٠٠ طن ، واللحوم البيضاء ٢٩ر٧ الف طن ، وللالبان ٨٠ر١ الف طن ، وللبيض ٦ الاف طن ، وللاسماك ١ر٧ الف طن .

وبناء عليه فقد تدهورت نسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف السلع الغذائية ـ باستثناء الفاكهة ـ في السنوات الاخيرة ، وذلك بمقارنته بالفترة (٧٠ ـ ١٩٧٢) انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من حوالي ٢٠ر٢٪ خلال الفترة (٧٠ ـ ١٩٧٢) الى حوالي ١٤ر٩٪ فقط خلال الفترة (٧٧ ـ ١٩٧٩) بينما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب بصفة عامة من حوالي ٨٩ر١٪ الى قرابة ٦٩ر٧٪ وفي الزيوت من حوالي ٨٨ر٩٪ الى حوالي ٦٠٪ ... وهكذا بالنسبة لسائر السلع الاخرى كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢) ـ درجة اعتماد الجمهورية العربية اليمنية على العالم الخارجي (الفجوة الغذائية)
في توفير السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (٧٠ / ٧٢ ، ٧٧ / ١٩٧٩)

السلعة	١٩٧٧ ـ ١٩٧٩			١٩٧٠ ـ ١٩٧٢			نصيب الفرد	السنوي كجم
	الاستهلاك	الواردات		الاستهلاك	الواردات			
	ألف طن	ألف طن	٪ للاستهلاك	ألف طن	ألف طن	٪ للاستهلاك	٧٠ ـ ١٩٧٢	٧٧ ـ ١٩٧٩
الحبوب:	٤٢٣ر٣	٣٦٠ر٣	٨٥ر١	١٢١ر٨	٩٧ر٢	٧٩ر٨	٢٤ر٠	٧٣ر٣
القمح	٩٨ر٤	٢ر٣	٢ر٣	١٨ر٠	—	—	٣ر٥	١٧ر٠
الأذرة الشامية	٨ر٨	٨ر٨	١٠٠ر٠	٧ر٢	٧ر٢	١٠٠	١ر٥	٢ر٢
الأرز	٥٣ر٣	—	—	١٥١ر٣	—	—	٢٦ر١	٧ر٨
الشعير	٦٤١ر٣	—	—	٦٥٥ر٧	—	—	١١٧ر٩	١٠١ر١
الأذرة الرفيعة والدخن	١٣٢٥ر١	٣٧١ر٤	٣٠ر٣	٩٥٤ر١	١٠٤ر٤	١٠ر٩	١٧٣ر٠	٢٠٠ر٧
جملة الحبوب	٥ر٠	٢ر٠	٤٠ر٠	٢ر٧	٠ر٣	١١ر١	٠ر٦	٠ر٩
الزيوت	٩٢ر٠	٩٢ر٠	١٠٠ر٠	٥٦ر٧	٥٦ر٧	١٠٠ر٠	٧ر٠	١٦ر٣
السكر (مكرر)	٣٧ر٨	١ر٠	٣ر٠	٤٢ر٩	—	—	٨ر٧	٦ر٧
لحوم حمراء	٣١ر١	٢٩ر٧	٩٥ر٥	١ر٣	—	—	٠ر٣	٥ر٥
لحوم بيضاء (دواجن)	٤٠٦ر٦	١ر٨٠	١٩ر٧	٢٩٩ر٢	٧ر٣	٢ر٤	٦٠ر٨	٧٢ر٠
الألبان	١٦ر٣	٦ر٠	٣٦ر٨	٢ر٥	—	—	١ر٩	٢ر٩
البيض	٧ر٩	١ر٧	٢١ر٥	٣ر٨	—	—	٠ر٨	١ر٤
الأسماك								

المصدر:
١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ السياسية الزراعية للجمهورية العربية اليمنية ـ جامعة الدول العربية الخرطوم ـ نوفمبر ١٩٨٣ ـ ص ٢٤ .
٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ دراسة مسار اقتصاد الغذاء في الدول العربية ـ الخرطوم ـ ١٩٨١ .

ونلاحظ انه بينما بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية في عـــام ١٩٧٥ حوالي ٦٠٨ مليون ريال ، فقد سجلت في عام ١٩٨١ قرابـــة ٢١٨٢ مليون ريال يمني . وقد نجم عن ذلك ازدياد الفجوة بين قيمة الواردات والصادرات الزراعية اليمنية كثيرا . فبينما بلغت قيمة الصادرات اليمنية الغذائية ــ النباتية والحيوانية ــ في عام ١٩٨١ حوالي ٤٥ مليون ريال فقط ، فقد سجلت قيمة الواردات اليمنية من السلع الزراعية قرابة ٢١٨٢ مليون ريال . وبمعنى آخر فان قيمة الواردات اليمنية من السلع الزراعية تعادل قرابة ٤٨ مثلا من قيمة الصادرات الزراعيـــة اليمنية (٥) .

وقد ترتب علـــى عجز القطـــاع الزراعي اليمني عـــن الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية المحلية من سائر السلع الزراعية بصفة عامة والغذائية منها بصفة خاصة ، أن بدأ التفكير من قبل المسؤولين عن القطاع الزراعي والقطاع التعاوني في توجيه الحركة التعاونية اليمنية لخوض مضمار التعاون الانتاجي بهدف العمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والزراعية بالبلاد بمعدلات متزايدة . ولعل أحد العوامل الرئيسية التي شجعت المسؤولين بالبلاد على محاولة اقتحام هذا المجال التعاوني الجديد هو ذلك النجاح الكبير للحركة التعاونية اليمنية في المجال الخدمي والـــذي تمثل في تحقيقهـــا للعديد مـــن الانجازات الضخمة خـــلال فترة وجيزة من الزمن .

ولما كانت الحركة التعاونية في اتجاهها الجديد الـــذي تزمع البلاد خوضه ــ والمتمثل في التعاون الانتاجي ــ تختلف في ابعادهـــا ومفهومهـــا عن الاتجـــاه الخدمي ، كان من المحتم ضرورة القاء الضوء على كل من الابعـــاد والاعتبارات الرئيسية المتعلقـــة برســـم وتخطيط السياسة التعاونية الانتاجيـــة الزراعيـــة ــ المرتقبة ــ بالجمهورية العربية اليمنية .

هـــدف الدراســـة :

يهدف هذا البحث اساسا الى القاء الضوء على الآفاق المستقبلية للـــدور المرتقـــب للحركة التعاونيـــة الزراعية في تحقيق كـــل من الكفـــاءة التكنولوجية والاقتصادية للقطاع الزراعي بالجمهوريـــة العربية اليمنيـــة ، ليس فقط لسد الفجوة الغذائية المتنامية ، وانما لتحقيق فائض من المنتجات الزراعية ذات المزايا النسبية المرتفعة يخصص للتصدير الى الدول الاخرى .

تبويب الدراســة :

تشتمــل هــذه الدراسة على ثلاثــة مباحث رئيسية ، علاوة على المآل والخاتمــة .

ويختص البحث الاول باستعراض الاعتبارات الرئيسية التي يجب مراعاتها عند رسم خطة التعاون الزراعي . بينما يختص البحث الثاني بالقاء الضوء على الهيكل المقترح المنظمات التعاونية الزراعية . أما البحث الثالث فيختص بتوضيح دور الحكومة في التعاون المزرعي . بينما يختص المآل والخاتمة بالقاء الضوء على الدور المرتقب للتعاون المزرعي في تحقيق كل من الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية للزراعــة اليمنية .

المبحث الاول

الاعتبارات الرئيسة لتخطيط التعــاون المزرعي بالجمهوريــة العربيــة اليمنيــة

يقتضي الأمر قبل رسم خطة التعاون الانتاجي الزراعي ــ أو ما يسمــى بالتعاون المزرعي ــ بالجمهورية العربية اليمنية ، ضرورة مراعاة العديد مــن الاعتبارات الرئيسية والتي لعل من أهمها :

اولا ــ تصنيف الأراضي المزروعة باكملها :

ويمكن اجراء هذا التصنيف عن طريق تبويب الأراضي المزروعة في مجموعات مختلفة وفقا لخواصها الميكانيكية والكيماوية ودرجة انحدارها وسمكها ويحتــاج هذا الامر اجراء مسح تفصيلي وشامل للاراضي الزراعية . ومما لا شك فيه أن هذا التصنيف سيساعد في استغلال الاراضي على أسس عالية مــن الكفــاءة التكنولوجية والاقتصادية . وعلى هذا فالهدف من تصنيف الأراضي هو تحديــد انواع الاراضي ، وخواصها الطبيعية التي تحدد درجتها ، ومدى القدرة الانتاجية لهذه الاراضي ، حيث ينصح الكثيرون برسم السياسة الاستغلالية للاراضي على أساس انتاجيتها بهدف زيادة العائــد الصافي للاراضي . ويجب أن يتسم هــذا التصنيف بالبساطة حتى يمكن تفهمه بسرعة ، كما يجب أن يكون سهل التداول .

ثانيا ــ تهيئة الزراع لقبول فكرة التعاون الانتاجي :

يلمس الزراع اليمنيون فوائد انتشار الجمعيات التعاونية التي تمدهم بالتقاوي والاسمدة والقروض اللازمة لهم ، ولذلك فهم مستعدون دائما لتقديم اخلاصهم للجمعيات التعاونية التي تحميهم من استغلال الوسطاء والمرابين . وبالرغم من معرفة المزارع لكثير من الجمعيات التعاونية الزراعية التي تمده بالاسمدة والتقاوي والقروض التي تساعده على تسويق زروعه ، الا انه لا يكاد يعرف أن هناك نوعا من التعاون يعمل على تجميع موارد الزراع الانتاجية . **الا انه يجب الاشارة هنا الى ان المزارع اليمني يعمل على المحافظة على حدود ارضه لدرجة بعيدة ، وعلى هذا فإن اي محاولة لنزع ملكيته مشكوك في نجاحها . ولذلك يجب اخذ هذا العامل في الاعتبار عند رسم اي سياسة تعاونية زراعية انتاجية بالجمهورية العربية اليمنية** . ويدعم هذا الامر اقامة مشروع تجميعي متكامل رائد في كل منطقة لاقناع المزارعين باهمية التعاون الانتاجي .

ثالثا ــ مراعاة التناسب بين عوامل الانتاج :

فيجب أن تتناسب مقادير عوامل الانتاج الزراعي متمثلة في (الارض والعمل وراس المال والادارة) لتكون وحدة اقتصادية تعطي اقصى انتاج ممكن . وواضح أن هذا سيؤدي الى فائض كبير في العمل الزراعي ، ويجب العناية بهذا عن طريق تكوين نوع آخر من التعاون الانتاجي ــ وليكن في مجال الصناعات الريفية الصغيرة ــ يسمح بامتصاص فائض العمل الزراعي .

رابعا ــ ديموقراطية الادارة :

يجب أن يشارك الزراع منذ البداية في رسم السياسة التعاونية المزرعية وفي تقرير كل شيء في المزرعة الانتاجية . ومما لا شك فيه أن اتباع طريقة المشاركة هذه ستؤدي الى حل العديد من المشاكل والتي لعل من اهمها المشكلة التمويلية . علاوة على ضرورة مشاركتهم في تشييد المنازل الجديدة المزودة بالوسائل الصحية والماء النقي ، وفي تشييد المباني والتجهيزات التي قد تحتاج اليها المزرعة التعاونية او الجمعية التعاونية الانتاجية الزراعية . على انه بالرغم من تفشي الامية ــ حتى الان ــ بين الغالبية العظمى من الزراع ، الا أن هذا يجب الا يكون سببا في اهمال آرائهم وعدم اعطائها الاهمية التي تستحقها ، اذ يجب على سائر الهيئات التعاونية المعنية أن تستمع لآرائهم وتحاول تصحيحها ــ اذا لزم ذلك ــ بطرق ديمقراطية حتى يقتنعوا بالراي الصواب .

خامسا ــ ميكنة العمليات الزراعية :

ليس ثمة شك ان ميكنة العمليات الزراعية من الدعائم الاساسية لانجاح العمل الزراعي التعاوني . فقد اثبتت التجربة أن انشاء محطات خدمة الآلات الزراعية (تأجير وصيانة) يلعب دورا مهما في توفير امكانات نجاح هذه الميكنة في الدول النامية الفقيرة . فبجانب مزايا ميكنة العمليات الزراعية المتعددة ، فانها تؤدي الى زيادة انتاج اللحوم والالبان ، علاوة على تخفيضها لتكاليف العمليات الانتاجية . على انه في بداية انشاء هذه الجمعيات التعاونية الانتاجية الزراعية ، فانه ينصح في كثير من الاحوال الا تقوم بشراء احتياجاتها من الآلات لسببين رئيسيين : **أولهما** النقص في راس المال الذي قد يعاني منه مثل هذا النوع من التعاون خاصة في بداية انشائه ، **والثاني** هو احتياج مثل هذه الآلات المزرعية لعمال مدربين قد لا يتوافرون في مثل هذه المؤسسات التعاونية المزرعية .

وعلى هذا فالطريق العملي لتأدية هذه المؤسسات التعاونية الانتاجية المزرعية لاعمالها هو قيامها باستئجار ما تشاء من آلات من محطات خدمة الآلات. ونظرا لعدم امتلاك هذه المحطات لاية اراض بالاضافة الى انها لا تقوم بأي انتاج زراعي ــ ولكنها ستقوم بأداء العمل للآخرين ــ فان هذه المراكز سيكون لديها من الوسائل الميكانيكية سواء من ناحية العدد او النوع ما يسد حاجة المنطقة التي تنشأ فيها . ويمكن للحكومة او غيرها من الهيئات المعنية بالحركة التعاونية اليمنية ــ مثل الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير ــ ان تقوم بانشاء هذه المراكز ، او ــ على الاقل ــ المساهمة في انشائها وبخاصة في المراحل الاولى من خوض غمار الاتجاه الانتاجي التعاوني في البلاد ، في مثل هذا القطاع الحيوي والهام والذي يعتمد عليه الغالبية العظمى من السكان في حياتهم اليومية اضافة الى كونه القطاع الرئيسي المرجو منه تعظيم الدخل القومي اليمني (٦) .

المبحث الثاني
الهيكل المقترح للمنظمات التعاونية الانتاجية المزرعية بالجمهورية العربية اليمنية

وبعد ان انتهينا من توضيح الاعتبارات الواجب مراعاتها قبل رسم السياسة التعاونية الانتاجية الزراعية التي قد تلائم الوضع الراهن بالجمهورية العربية اليمنية ، فان السؤال الذي يطرح نفسه الآن : **ما الهيكل الذي يمكن اقتراحه لمثل هذه المنظمات التعاونية الانتاجية الزراعية ؟.**

وللاجابة عن هذا السؤال ــ وفي ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، وفي ظل علاقات الملكية السائدة والمتمثلة في محافظة المزارع اليمنى على ملكيته الزراعية لأبعد الحدود ــ فانه **من المستحسن أن يكون هناك ثلاث مجموعات من المنظمات التعاونية الانتاجية المزرعية** هي : لصغار الملاك وللمستأجرين وللعمال الزراعيين . أما الدافع لايجاد هذه المجموعات الثلاث فهو تحقيق عامل التجانس الكامل بين الاعضاء . فمثلا من السهل نجاح مجموعة جميع أفرادها من العمال الزراعيين ، ، ذلك لان امانيهم متقاربة وشعورهم متشابه ، بعكس الحال لــو وجد بينهم بعض الملاك فقد يشوب النشك نجاح هذه المجموعة ، ويرجع ذلك الى شعور التعالي الذي يسود طبقة الملاك الزراعيين عادة .

هذا مع ضرورة الاخذ في الاعتبار أن هذه المؤسسات التعاونية الزراعية الانتاجية، سوف تخضع لاساس قانوني واحد سواء كانت جمعية عمال زراعيين، أو مستأجرين ، أو صغار الملاك الزراعيين . **كما أن البعض قد يتساءل عــن السعة المزرعية التعاونية وكم يجب أن تكون ؟**

وبالرغم من الصعب تحديد رقم معين لسعة المزرعة التعاونية الانتاجية لان هذا يتوقف على عوامل عديدة مختلفة ، منها نوع التربة وخواصها الفيزيقيــة والكيماوية وغيرها ، الا انه يمكن تحديد ذلك وفقا لخريطة التقسيم التي توضح أنواع الاراضي المختلفة ومناطقها ودرجاتها ، وكذا عدد الاعضاء أنفسهم ، ودرجة التماثل بينهم ، وكذا النسبة بين عوامل الانتاج التي يمكنها أن تحقق أقصى معدل للانتاج ، بالاضافة الى مدى امكانية قدرة عامل الادارة على ادارة مساحة ما من الاراضي بنجاح .

على أنه يمكننا القول بأن هناك هدفا آخر لانشاء هذه الانواع الثلاثة من الجمعيات التعاونية الزراعية الانتاجية ــ والتي يمكن تسميتها بالمزارع التعاونية الانتاجية ــ وهو بعث روح التنافس على العمل بهدف تسلق السلم الزراعي . ويعني هذا بث الامل لدى عضو جمعية العمال الزراعيين في الترقي الى عضو مستأجر ثم الى عضو مالك . وهذا السماح بصعود درجات السلم الزراعــي درجة قد يكون أحد العوامل الفعالة التي تؤدي بالاعضاء العمال في الجمعيــات الانتاجية ، لبذل جهدهم الكامل لتحقيق أمانيهم لان هذا هو الطريق لان يصيروا ملاكا زراعيين .

المبحث الثالث

دور الحكومة في التعاون المزرعي

من المعروف ان هناك العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتداخل وتتشابك الى حد بعيد ، مما يجعل من الصعب فصلها بعضها عن بعض تمهيدا للتغلب عليها . ويرى البعض ان المشاكل يجب الا تحل عن طريق الاعانات او الهبات الحكومية ، نظرا لان مثل هذا الاسلوب من شانه ان يغرس في الاعضاء النزعة الاتكالية ، ويهدم نزعة الاعتماد على النفس ، اذ ان الافراد لا يقدرون قيمة الاشياء التي لم يبذلوا الجهد في الحصول عليها بقيمتها الحقة . وعلى هذا فدور الحكومة ليس في تقديم الاعانات للمزارع التعاونية ، ولكنه يجب أن ينحصر في تقديم المعاونة الضرورية لها حتى تستطيع تحقيق هدفها النهائي .

ولما كانت **القرية اليمنية يعمل فيها العديد من المنظمات التي تتبع جهات حكومية مختلفة** ، والتي تنحصر اهدافها جميعا في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للزراع ، ولما كان لكل منظمة سياستها الخاصة بها ــ **فانه قد نجم عن ذلك عدم وجود أي تناسق بين سياسات تلك المنظمات المختلفة** . ولقد ادى هذا الى تعدد نفس الخدمات التي تقدم للزراع ، **مما استدعى انشاء مجالس التنسيق** بسائر محافظات الجمهورية العربية اليمنية . وبالرغم من تحقيق هذه المجالس لبعض التناسق بين مختلف الوزارات والمنظمات ، **فانه ما زال هناك تضارب** خطير حتى بين مختلف المصالح التابعة لنفس الوزارة ، وهذا يستلزم ضرورة دمج كافة المصالح التي تعمل على رفع المستوى المعيشي للسكان الريفيين اليمنيين بمختلف الوزارات الحكومية ليكون لها سياسة اقتصادية واجتماعية موحدة لرفع مستوى المعيشة بين السكان الريفيين .

على اننا سوف نقوم في العرض التالي بالقاء الضوء على **الدور الذي يمكن أن تقدمه الحكومة للمزارع التعاونية** سواء في مجال مساهمتها في انشاء محطات خدمة الآلات اللازمة للمزارع التعاونية ، أو في مجال المساعدة على نشر التعليم والتوعية الزراعية وتوفير الكوادر الاشرافية اللازمة للمزارع التعاونية ، علاوة على الدور الذي يمكن أن تقوم به في مجال تشجيع البحث العلمي في مجال الانتاج الزراعي كما يتضح فيما يلي :

محطات الآلات :

يتطلب انشاء المزارع التعاونية ، ضرورة البدء بانشاء محطات للآلات . وانشاء هذه المحطات يستلزم رأس مال ضخما وعمالا مدربين تدريبا جيدا مما قد لا يتوافر للمزارع التعاونية . لذا ينصح باستئجار المزارع التعاونية لحاجتها من الآلات من تلك المحطات الآلية . ويجب على الحكومة أن تتحمل مسئولية تلك المحطات ، مع تحمل مسئوليات تحديد الاجور المعقولة لهذه الآلات والتي تأخذ في الحسبان قدرة المزارع على الدفع والتي تشجعه بالتالي على ان يحل العمل الآلي محل العمل الحيواني . واسناد مسئولية هذه المحطات الى الحكومة سببه أن الكثير من الشركات ورجال الاعمال يحجمون عن استثمار رؤوس أموالهم في محطات الآلات هذه ، وبخاصة أنهم يعلمون تمسك الزراع بالعتيق من الآلات ، ولذلك يجب أن ترسي الحكومة قواعد انشاء هذه المحطات وأن توفر خدماتها للزراع . وعندما يقف المشروع على قدميه ويتحقق المزارع من مزايا استخدام الآلات يمكن للحكومة أن تسند ادارة وانشاء هذه المحطات للشركات أو لرجال الاعمال أو للمزارع التعاونية نفسها اذا ما توافر لها الكوادر الفنية اللازمة لادارة وصيانة هذه الآلات .

التعليم :

من المعروف ان المستوى التعليمي للافراد يرتبط ارتباطا وثيقا بدرجة تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي . وعليه فيجب على الحكومة ان تعمل على نشر المدارس لتعليم وتثقيف كافة أفراد المجتمع واعدادهم لحياة أفضل واعادة النظر في برامج التعليم بما يعطي للتعليم والتدريب الزراعي اهمية كبيرة تتفق والحاجة لتحقيق تنمية زراعية شاملة . فالتعاون المزرعي في حاجة الى زراعيين مدربين تدريبا خاصا ، ذلك لان نجاح المزارع التعاونية يتوقف على درجة كفاءة مديري المزارع الذين يلزمهم نوع خاص من الاعداد لشغل مراكزهم بجدارة . ومن ناحية اخرى فمحطات الآلات بحاجة لافراد نالوا قسطا خاصا من التعليم والتدريب الفني يساعدهم على القيام بمهامهم في صيانة واستعمال الآلات بنجاح . وعلاوة على ذلك فان هناك عاملا هاما آخر في تحديد مدى نجاح المزارع التعاونية وهو درجة شيوع ما نسميه « بالروح التعاونية » ، والتي يمكن للمقررات الدراسية ان تعمل على تأكيدها وعلى أن يكتسبها الطالب مع بداية المرحلة التعليمية وحتى انتهائها ، حيث يؤدي هذا الى اعداد جيل تعاوني ناجح مستقبلا . ويجب على وزارة التربية والتعليم أن تعمل على النهوض بالمدارس الريفية القروية لتمد التعاون المزرعي بحاجته من العمالة . أما وزارة الزراعة فعليها النهوض بأساليب الزراع التكنولوجية ، وذلك عن طريق اختصاصييها ، علاوة على ضرورة قيامها بانشاء

ونشر محطات التجارب والترشيد الزراعي بسائر انحاء البلاد بما يساعد على نشر الاساليب والطرق التكنولوجية الحديثة ذات الكفاءة العالية . وعليها ايضا أن ترسم سياسة تثقيفية ارشادية تساعد على نشر الروح التعاونية وتلائم احتياجات القرية اليمنية العصرية المرتقبة . كما يجب أن تساعد برامج الاذاعة والتلفزيون وغيرها من أساليب الدعاية والنشر في هذه السياسة التثقيفية . ويقترح انشاء معرض سنوي تساهم فيه كافة المزارع التعاونية . وسيؤدي كل هذا الى تشجيع الزراع لتحسين منتجاتهم الزراعية ، وتدريبهم على الطرق والاساليب التكنولوجية الحديثة في الانتاج الزراعي .

الحاجة الملحة الى الابحاث :

بالرغم من وجود العديد من المراكز البحثية بسائر انحاء الجمهورية ، فان البنيان الريفي اليمني يمتلىء بالعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نظرا لقلة ما قامت به هذه المراكز من بحوث لحل تلك المشاكل ، والذي يمكن أن يعزى الى سببين رئيسيين ، يرجع الاول الى نقص في الموارد المالية ، أما الثاني فيرجع الى نقص كبير في عدد الباحثين . وبناء عليه فيجب على الحكومة أن تنفق بسخاء على مختلف البحوث الزراعية ، وان توجه الجامعة باحثيها نحو الابحاث الزراعية كجزء من خطة قومية تتبناها الدولة وتشارك فيها الجامعة ، اضافة الى تزويد مراكز البحوث الزراعية بالبحاث الاكفاء .

المآل والخاتمة

يمكننا وقد قمنا قدر الطاقة بالقاء الضوء على الآفاق المستقبلية لدور التعاونيات الزراعية بالجمهورية العربية اليمنية ـ أن نوضح مدى التأثير المرتقب للتعاون المزرعي في تحقيق كل من الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية للقطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية ، والذي من شأنه أن يؤدي بالحتم الى تضييق الفجوة الغذائية المتنامية من جهة ، مع محاولة تحقيق فائض من السلع الزراعية ـ ذات المزايا النسبية المرتفعة ـ تخصص للتصدير من جهة أخرى ، كما يتضح من العرض التالي :

أولا ـ الكفاءة التكنولوجية :

قد يتساءل البعض عن امكانية تحسين الاساليب والطرق التكنولوجية في المزارع اليمنية في ظل التعاون المزرعي المرتقب . ولقد سبق أن أوضحنا أن

الافتقار للتكنولوجيـــة الحديثـــة في القرية هو احد العوامـــل المرتبطـــة بعـــدم تحقيق الكفاءة الانتاجية ، حيث تنحصر هـــذه المعلومات في مكاتـــب الاخصائيين بوزارة الزراعة ومراكز البحوث الزراعية . وبناء عليـــه فانـــه يستلزم لتحقيق الكفاءة التكنولوجية ضرورة نشر هذه المعلومات الحديثـــة بين الزراع بطريقـــة مبسطة يمكنهم معها تفهم تلك الاساليب والطرق الانتاجية الحديثة . ويستهدف التعاون المزرعي تحقيق ذلك بالتخلي عـــن الوسائـــل والطرق العتيقة والاخذ بمثيلتها من الاحـــداث نوعا وبخاصـــة عند توافر مديـــري المزارع الأكفاء ، مما سيؤدي الى تحسين الانتاج كما ونوعا ، ويوفر الطاقة الانسانية والحيوانية ، ويعمل على تخفيض تكلفة انتاج مختلف المحاصيل الزراعية .

هذا بالاضافة الى ما يتـــم في وزارة الزراعة من التجـــارب على استخدام الآلات والأدوات المحسنة ، التي من شأنها عند تعميمها تحقيق نتائج ملموسة في مجال تطوير الانتاج الزراعي ، مما سوف يؤدي بالحتم ليس فقط الـــى تضييق الفجوة الغذائية ، بل وكذلك الى فتح أسواق جديدة نتيجة لارتفاع وتحســـين نوعية المنتجات الزراعية اليمنية بما يتطابق مع المواصفات القياسية الدولية التي عادة ما تتطلبها الأسواق الخارجية ، مما يؤدي ولا ريب الى القدرة على استيراد ما تحتاجه التنمية الزراعية من الآلات والماكينات لتطوير الانتاج الزراعي ، بمـــا يحقق زيادة انتاج الوحدة الارضية ، وبالتالـــي زيادة متوسط نصيب الفرد من الانتاج الكلـــي .

وبالاضافة الى ما سبق فان تحقيق الكفـــاءة التكنولوجية سيؤدي الـــى تخفيض تكاليف الانتاج . مع فرض بقاء أسعار الزروع المنتجة على ما هي عليه ، فان اتباع الزراع للطرق والاساليب التكنولوجيـــة الحديثـــة سيحقق ارباحـــا اضافية نتيجة انخفاض نفقات انتاجهم عن اولئك المتبعين للاساليب التكنولوجية العتيقة . وستؤدي هذه الارباح الاضافية الى اتباع العديد من الزراع الجـــدد للاساليب والطرق التكنولوجية الحديثة .

ومن ناحية اخـــرى ، فانه للتغلب علـــى الأساليب والطـــرق والوسائل التكنولوجية العتيقة ، يقتضي الامر ضرورة التغلب على ضآلة المساحة المزرعية. ويستهدف التعاون المزرعي ذلك عن طريق تجميعه للمساحات المزرعية المفتتة . وبناء عليه يمكننا القول أن مساحة الوحدة الانتاجية تحدد مدى امكانية ميكنتها ، وبالتالي امكانية تحقيقها للكفاءة التكنولوجية . ليس هذا فقط بل ان التعـــاون المزرعي سوف يعمل على زيادة المســـاحـــة الافقيـــة المزروعة عن طريق ازالته للجسور والمساقي والدروب والقنوات التي تفصل المزارع الضئيلة بعضها عن بعض .

اما فيما يتعلق بعلاقة التعاون المزرعي بصيانة الموارد الارضية الزراعية ، فانه يمكننا القول ان زراع المساحات الضئيلة يميلون لاستنفاد مواردهم الارضية بدلا من صيانتها حتى يحصل على دخل حاضر يكفيه ومن يعول من أفراد أسرته . وبناء عليه فان التعاون المزرعي من شأنه العمل على تجميع المساحات المزرعية المفتتة الى مزارع واسعة ، مما سوف يؤدي بالتالي الى المحافظة على الموارد الأرضية وصيانة خصوبتها من التدهور .

وعلاوة على ذلك فان هناك علاقة وثيقة بين التعاون المزرعي واستخدام الادارة بكفاءة عالية ، نظـــرا لان المزارع الضئيلة السعة لا تتوافر لديها ادارة عالية الكفاءة ، بينما تتوافر مثل هذه الادارة العالية الكفاءة في المزارع التعاونية الكبيرة التي تتيح لها امكانياتها المادية توفير أكفأ المديرين .

ومن الجدير بالتنويه انه من اهم العوامل التي تعيق امكانية تحقيق الكفاءة التكنولوجية في الجمهورية العربية اليمنية ، عدم التخصص وعدم التطبيق مبـــدأ المزايا النسبية في استغلال الموارد الارضية الزراعية اليمنية . الا ان التعـــاون المزرعي سيتيح توجيه الموارد الارضية الى أوجه الاستغلال الاكثر ربحا ، كمـــا سيفتح التعاون المزرعي المجال للاستفادة من مزايا التخصص سواء في الموارد الأرضية او الموارد البشرية او الحيوانية ، مما سوف يلعـــب الدور الرئيسي في تحقيق الكفاءة التكنولوجية (٧) .

وعلاوة على ذلك فان المزارع الفردي تحت الظروف اليمنية ما زال يخشى ـــ حتى الان ـــ استخدام الطرق التكنولوجية الحديثة مفضلا طرقه القديمة نظرا لكونها مأمونة العواقب . وبناء عليه فان العامل السيكولوجي من الاهمية بمكان في ادخال الطرق والأساليب التكنولوجية الحديثة ، وهو ما سوف يتيحه التعاون المزرعي كنتيجة لتذليل هذه العقبة المتمثلة في توزيع عامل المخاطرة ان وجد على سائـــر الأعضاء .

والخلاصة فانه يمكننا القول ان التعاون المزرعي من شأنه أن يؤدي الـــى التغلب على الصعاب التي قـــد تعترض سبيل تحقيـــق الكفـــاءة التكنولوجية في الزراعة اليمنية سواء من وجهة نظر الفرد او المجتمع على حد سواء .

ثانيا ـــ الكفاءة الاقتصاديـــة :

لما كان المزارع اليمني مثله في ذلك مثل أي منتج آخر يستهدف زيادة عائده الصافي الى اقصى حد ممكن ، فانه لبلوغ ذلك الهدف لا بد من تحقيقه للكفـــاءة

الاقتصادية التي من شأنها العمل على خلط عوامل الانتاج بنسب صحيحة بهدف تقليل تكاليف الانتاج الى الحد الادنى من جهة ، مع العمل على تنظيم الانتاج وفقا لاحتياجات المجتمع من جهة اخرى .

فالزراعة اليمنية تمتاز بعـــدم الكفاءة الاقتصادية حيث يوجد عدم تناسب واضح بين عوامل الانتاج . ويتجلى هذا بوضوح في انخفاض مستويات العمالـــة حيث تتميز الزراعة اليمنية بفائض كبير من الأيـــدي العاملة كما تتميز بانخفاض مستويات الدخل ، ونظرا للضغط السكاني المتزايد على الأراضي المزروعة فان الأيدي العاملة بالزراعة تزيد عن حاجتها لدرجة كبيرة . ونتيجة لذلك يقتسم عدد كبير من السكان الزراعيين المرتزقين صافي الدخـــل رغم أنهـــم لم يساهموا الا بالقليل في العملية الانتاجية . **ولتحقيق الكفاءة الاقتصادية لا بد من تعديل النسبة بين عوامـــل الانتاج الداخلة في الزراعـــة وهـــي الأرض والعمـــل وراس المال والادارة** . ويتطلب هذا تحويل فائض الأيدي العاملـــة بالزراعة والتي يقـــارب انتاجها الصفر الى غيرها من قطاعات البنيان الاقتصادي اليمني الأخرى حيث تؤدي الى زيادة الانتاج القومي . ويمكن امتصاص فائض الأيـــدي العاملة عن طريق الصناعات المختلفة وذلـــك بانشاء مراكز خاصـــة لها تزود بالاخصائيين والآلات اللازمة لاستغلال الموارد الخام وبالتالي رفـــع مستوى العمالة . امـــا الطريق الثاني لامتصاص فائض الأيدي العاملة فيتأتـــى بمنح الحكومة القروض للمزارع التعاونية مما يتيح مجالا جديدا لامتصاص فائض الأيدي العاملة ، وهذا من شأنه المساعدة على تصحيح عدم التناسب بين مختلف عوامل الانتاج .

كما يتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية كذلك تقليل المزارع لنفقات الانتاج الى الحد الادنى وذلك بمحاولة مساواة العوائد الحديـــة لمعدل الاستبدال لأي عاملين انتاجيين وليكونا X و Y الى نسب اسعارهما السوقية * . وعلـــى هذا فالمزارع يحاول مقارنة التكاليف النسبية لعوامل الانتاج ليقلل التكاليف الى الحد الأدنى . وهنا يبرز التساؤل عما اذا كان احلال الآلات الزراعية محل العمل اليدوي والحيواني يتصف بالكفاءة الاقتصادية ؟

وللاجابة على ذلك فانه باستعراض البيانات الاحصائية المقارنة الواردة بالجدول رقم (٣) والمتعلقة باحتساب تكاليف الانتاج في مزرعة قمح مساحتهـــا

---

* $MTS_{xy} = \frac{Px}{Py}$

هكتارا واحدا مع استخدام الآلات الزراعية تارة ، وباستخدام العمل الحيواني والانساني تارة اخرى يتضح :

١ ــ ان تكاليف العمل المزرعي الذي يؤديه المزارع يبلغ حوالي ٥٤٢٣ ريال بينما تبلغ تلك التكاليف عند استخدام الآلات قرابة ٢٣٧٢ ريال يمني . اي بنسبة ٤٤٪ .

٢ ــ وأن تكاليف حرث الهكتار بالجرار تبلغ حوالـــي ٢٢١ ريال ، مقابل ٩٤٣ ريال لحرثه بالثيران . اي بنسبة ٢٥٪ .

وقد يتبادر لأول وهلة أن استخدام الآلات قد يكون أقل تكلفة من استخدام وسائل الحرث البدائية . الا اننا لو دققنا النظر نجد انه لا يوجد طلب على عمل المزارع في أي ميدان انتاجي آخر . وعليه فلو استأجـــر جـــرارا لفلاحة أرضه فسيدفع ٢٢١ ريال لكل هكتار أجرا للجرار ، ومن ناحية أخرى فانه سيتقاضى أجرا يبلغ الصفر نظير بقائه في المنزل لعدم توافر اي عمل له . وعلى هذا فمـــن الأربح له أن يقوم بنفسه بأداء العمل المزرعـــي بدلا مـــن استئجاره لآلات تفلح أرضه ويبقى بلا عمل في منزله . وسيتيح التعـــاون المزرعي عـــن طريق تجميعه للموارد الأرضية تقليل تكاليف الانتاج عـــن طريق استخدامه للآلات والماكينـــات المزرعية ، وسيكون ذلك اقتصاديا فقط في حالة اتاحة الجمعية فرصا جديدة للعمل أمام فائض الأيدي العاملة بالمزرعة عـــن طريق الصناعـــات المختلفة التي قـــد تستطيع اقامتها ، أو عن طريق استصلاح واستزراع مساحات أرضية جديدة ، وغير ذلك من أوجه النشاط الانتاجي . وتحت هذه الظروف سوف تنخفض تكاليف العمل الى الربع تقريبا اي من ٩٤٣ ريال الى حوالي ٢٢١ ريال ــ كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٣) .

اي أن احلال الآلات محل العمل اليدوي والعمل الحيواني لن يتميز بالكفاءة الاقتصادية الا اذا صاحب ذلك امتصاص فائض الايدي العاملة .

ولما كان انشاء مشروعات صناعية أو استزراعية لامتصاص هذا الفائض يقتضي بعض الوقت ، فانه من المستحسن أن تتوسع المزارع التعاونية في ميكنة الزراعة تدريجيا في الامد القصير حتى تتفتح فـــرص أخـــرى للعمل سواء داخل المزرعة أو خارجها . وبالاضافة الى هذا فلا بد مـــن امساك مديـــري المزارع التعاونية للسجلات المزرعية اللازمة لكي يتسنى للزراع التعرف على التكاليف الانتاجية والتسويقية لمختلف الزروع ، علاوة على ضرورة التعرف على العوائد

جدول رقم (٣) ـ متوسط تكلفة هكتار القمح
المزروع بواسطة كل من الآلات والثيران في ج.ع.ي

اليـــد	الزراعة بالثيران (ريال يمني)	الزراعة بالآلات (ريال يمني)
ـ تجهيز الأرض	٩٤٣	٢٢١
ـ الزراعـة	٣٦٢	١١٢
ـ البـذور	٢٥٦	٢٣١
ـ السماد	٢٦٦	١٥٤
ـ العمالة	٢٤٧٠	٧٠٢
ـ الدراس والنقل	٦٥٦	٢٦٨
ـ الزكـاة	٤٠٨	٣٠٠
ـ مقاومة الآفات	—	٣٠٩
ـ الضرائب الأخرى	١٠٢	٠٧٥
إجمالي التكاليف	٥٤٦٣	٢٣٧٢

المصدر : مقصود أحمد شودري ـ وآخر ـ اقتصاديات انتاج القمح في محافظة اب ـ الجمهورية العربية اليمنية ـ وزراة الزراعة ـ محطة الأبحاث الزراعية المركزية ـ مارس ١٩٨٠ ـ صص ٩ ـ ١٠ .

التي يحققها كل زرع من هـذه الزروع على حدة حتـى يمكـن رسم السياسة المزرعية على أسس سليمة .

وثمة عامل آخر مرتبط بتحقيق الكفاءة الاقتصادية وذلك هو تنظيم الانتاج ليلائم احتياجات المجتمع ، وليزيد المنتج من قيمة انتاجه فانه يحاول مساواة معدل الاستبدال الحدي (MT) بين أي سلعتين منتجتين مثلا (a) ، (b) مع اسعارها السوقية (*) .

ويجب الاشارة هنا الى ان استجابة الزراع لتقلبات الزروع السعريـة بطيئة نوعا ما ، وهذا راجع اساسا الى عاملين ، أولهما : اتجاه الزراع لانتـاج المحاصيل الاستهلاكية اللازمة لسد حاجاتهم وحاجات من يعولونهم دون ما اعتبار لعامل الاسعار . وثانيهما : جهل الزراع بحالة الاسواق ، ففي بعض الاحيـان يرتفع سعر محصول معين بسبب نقص في انتاجـه خلال ذلـك العام مما يدفع الزراع الى التوسع في انتاج ذلك المحصول فيزيد الانتاج وتتدهـور الاسعار ،

* $MT_{ab} = \frac{P_a}{P_b}$

وليس بامكان التعاون المزرعي وحده تصحيح هذا الوضـــع ، ذلـــك لان تنظيم الانتاج وفقا لمطالب السوق يحتاج دراسة وابحاثا تسويقية واسعة النطاق ليس باستطاعة المزارع التعاونية القيام بها منفردة ، وهذا هو واجب الهيئات الأخرى كوزارة الزراعة ومراكز البحوث التي يجب عليها القيام بتلك الابحاث التسويقية لترشد الزراع وتبصرهم في رسم سياستهـــم المزرعية ، كمـــا يجب على أولئك المهتمين بالابحاث التسويقية بتلك الهيئات تقديم النصح والارشاد للزراع بشأن المزروعات المنتظر ان تعود عليهم بأقصى عائد ممكن .

وخلاصة القول أن التعاون المزرعي سوف يلعب الدور الاكبر في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للزراعة اليمنية . وبناء عليـــه يمكننا التأكيـــد على أن تنفيذ السياسة التعاونية المزرعية سوف يؤدي بالحتـــم الـــى تحقيق كل من الكفاءة التكنولوجية والكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية .

الهوامش :

١ ــ عبده عثمان ــ الحركة التعاونية اليمنية والتنمية ــ مساهمة هيئات التعاون الاهلي للتطوير في مشاريع التنمية خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦/٧٥ ــ ١٩٨١/٨٠) ص ٧ .

٢ ــ عبد الله يحيى نجم الدين ــ التعاونيات ودورها في التنمية الزراعيـــة المعهـــد القومي للادارة العامة ــ شعبة الدراسات العليا ــ صنعاء ــ ابريل ١٩٨٣ ــ ص ٥٨ .

٣ ــ عبدالله يحيى نجم الدين ــ المرجع السابق ــ ص ٦٤ .

٤ ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ــ جامعة الدول العربية ــ دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع التنمية الريفية المتكاملة بمحافظة حجة بالجمهورية العربية اليمنية ــ الخرطوم ــ ١٩٨٤ .

٥ ــ الجمهورية العربية اليمنية ــ وزارة الزراعة والثروة السمكية ــ الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير ــ الندوة الوطنية الاولى للتنمية الزراعية والتعاون الانتاجي ــ (ورقة عمل)ــ اكتوبر ١٩٨٤ ــ ص ٥ .

٦ ــ ناصر عبدالله المولقي (دكتور) ــ وآخر ــ المفاهيم والاعتبارات والمحددات والابعاد الرئيسية للجمعيات التعاونية الانتاجية كمدخل لرسم السياسة الانتاجية بالجمهورية العربية اليمنيـــة ــ (ورقة عمل) ــ ١٩٨٤ .

٧ ــ عادل هندي (دكتور) ــ التخصص الاقتصادي للزراعة بالجمهورية العربية اليمنية ــ مركـــز دراسات الخليج العربي ــ البصرة ــ الجمهورية العراقية ١٩٧٩ و١٩٨٤ .

مراجع باللغة العربية:

١ ــ الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير ــ لجنة التخطيط ــ ادارة التخطيط والاحصاء ــ منجزات هيئات التعاون الاهلي للتطوير ــ ٧٣ ــ ١٩٨١ م .

٢ ــ الجمهورية العربية اليمنية ــ وزارة الزراعة والثروة السمكية ــ الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير ــ الندوة الوطنية الاولى للتنمية الزراعية والتعاون الانتاجي ــ (ورقة عمل) ــ اكتوبر ١٩٨٤ .

٣ ــ الجهاز المركزي للتخطيط ــ رئاسة مجلس الوزراء الجمهورية العربية اليمنية الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ ــ ١٩٨٦) .

٤ ــ عادل هندي (دكتور) ــ علاقة التعاون بالتعليم ــ مجلة التعاون الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير ــ صنعاء ــ عدد مايو ١٩٨٤ .

٥ ــ عادل هندي (دكتور) ــ التخصص الاقتصادي للزراعة بالجمهورية العربية اليمنية ــ (مؤلف) ــ مركز دراسات الخليج العربي ــ البصرة ــ الجمهورية العراقية ــ ١٩٧٩ و ١٩٨٤ .

٦ ــ عبد الله يحيى نجم الدين ــ التعاونيات ودورها في التنمية الزراعية ــ المعهد القومي للادارة العامة ــ صنعاء ــ ابريل ١٩٨٣ .

٧ ــ عبده عثمان ــ الحركة التعاونية اليمنية والتنمية ــ مساهمة هيئات التعاون الاهلي للتطوير في مشاريع التنمية خلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦/٧٥ ــ ١٩٨١/٨٠) .

٨ ــ مقصود أحمد شودري ــ واخر ــ اقتصاديات انتاج القمح في محافظة اب ــ (تقرير فني) ــ الجمهورية العربية اليمنية ــ وزارة الزراعة محطة الابحاث الزراعية المركزية ــ مارس ١٩٨٠ .

٩ ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ــ دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع التنمية الريفية ــ المتكاملة بمحافظة حجة بالجمهورية العربية اليمنية . الخرطوم ــ ١٩٨٤ .

١٠ ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ــ جامعة الدول العربية ــ دراسة مسار اقتصاد الغذاء في الدول العربية ــ الخرطوم ــ ١٩٨١ .

١١ ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ــ جامعة الدول العربية ــ السياسة الزراعية للجمهورية العربية اليمنية ــ الخرطوم ــ نوفمبر ١٩٨٣ .

١٢ ــ ناصر عبدالله العولقي (دكتور) ــ تجربة الجمهورية العربية اليمنية في التنمية الريفية المتكاملة بالتركيز على البنيان المؤسسي ــ المعهد العربي للتخطيط بالكويت ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالخرطوم الرباط ١٩٨٣ .

١٣ ــ ناصر العولقي (دكتور) ــ واخر ــ المفاهيم والاعتبارات والمحددات والابعاد الرئيسية للجمعيات التعاونية الانتاجية كمدخل لرسم السياسة التعاونية الانتاجية بالجمهورية العربية اليمنية (ورقة عمل) ١٩٨٤ .

مراجع باللغة الانجليزية

14– Franz C. Helin, The Economic of Co-operative Enterprise, Univ, of London, Press Ltd, London, 1968.

15– Paul A. Samelson, Economics, McGraw - Hill Book Co. Inc. New York, 1984.

16 – United Nations Publication, Department of Economic Affairs, New York, 1954.

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكّمة

رئيس مجلس الإدارة
د. سعد جاسم الهاشل

رئيس التحرير
ا.د. فكري حسن ريان

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية
★ تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار
★ تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير
★ تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب ١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢ر٥ د.ك	وللطلاب ١ر٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي	
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولاراً أمريكياً	

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الكويت